لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2025

تقرير موجز

العربية

4 ديسمبر/كانون الأول 2024

اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي عبارة عن تقييم سنوي للاحتياجات الإنسانية العالمية وكيفية الاستجابة لها. تقدم تلك الوثيقة تحليلاً لدوافع الاحتياجات ولمحة عامة عن الموارد المطلوبة لدعم المستهدفين بالمساعدة، كما أنها تقدم سردًا للإنجازات الجماعية لنظام العمل الإنساني.

تم الإبلاغ عن أرقام خطة الاستجابة إلى خدمة التتبّع المالي اعتبارًا من 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. تُحدَّث جميع البيانات المالية لخطط الاستجابة باستمرار على fts.unocha.org. تشير علامة الدولار إلى الدولار الأمريكي.

هذه الوثيقة نسخة موجزة من اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2025. يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية الكاملة من التقرير والتعرّف على المحتوى التفاعلي على:

humanitarianaction.info

غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة

يعاني الأشخاص منذ اندلاع النزاع في أكتوبر/تشرين الأول 2023 من خسائر مفجعة: فقدوا أحباءهم ومنازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم بأكملها. وقد زار فريق من الأمم المتحدة خان يونس في أبريل/نيسان 2024 وأفاد بوجود دمار واسع النطاق، فكل مبنى تمت زيارته كان متضرّرًا، وتحولت الطرق المعبدة إلى مسارات ترابية، وتناثرت الذخائر غير المنفجرة في التقاطعات الرئيسية والمدارس، ويواجه العدد القليل المتبقي من السكان نقصًا حادًا في الغذاء والمياه والرعاية الصحية، مع تدمير مستشفى ناصر ومستشفى الأمل. *مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ثيميا ليندن.*

مقدِّمة من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ

توم فلاتشر

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

أُطلق اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025؛ وهي الأولى لي كمنسق للإغاثة في حالات الطوارئ، وتعتريني مشاعر مختلطة من الخجل والرهبة والأمل.

من الخجل لأن وراء كل رقم في هذا التقرير إنسان، ولا يتعلق هذا العمل بنظرية أو اتجاهات: إنه يتعلق بالأرواح، أرواح حطّمتها النزاعات وأزمة المناخ وتفكك أنظمتنا للتضامن على المستوى الدولي.

إن المعاناة الكامنة وراء هذه الأرقام لا يمكن للعقل أن يصدق بأنها من صنع الإنسان، فالحروب في غزة والسودان وأوكرانيا تتسم بضراوة القتل وشدته، وبالتجاهل التام للقانون الدولي، والعرقلة المتعمدة لجهود حركتنا للعمل الإنساني من أجل إنقاذ الأرواح، حيث بلغت حالات النزوح مستويات عالية جديدة، وأكرّر، الفئات الأكثر تضرّرًا هي الأكثر تعرضًا للخذلان: فهناك طفل من كل خمسة أطفال في العالم تقريبًا - حوالي 400 مليون طفل - يعيشون في مناطق النزاع أو يفرون منها، وغالبًا ما تكون النساء والفتيات هنّ الأكثر تضرّرًا، وسط عدم كفاية الرعاية الصحية وتفشي العنف القائم على النوع الاجتماعي.

هذه الأرقام المذهلة لها مدلول هام للغاية، حيث إنها تقدم لحركتنا من أجل العمل الإنساني التقييم الأوضح لحجم التحدي الهائل، وخارطة طريق للجوانب التي يجب أن نركّز فيها طاقتنا والتزامنا بشكل جماعي. كما تؤكد البيانات على الخيارات الصعبة التي يجب أن نتخذها في مواجهة مستويات غير مسبوقة من المعاناة. هذا ومن المتوقع أن يكون هذا العام هو أشد الأعوام حرًا على الإطلاق؛ وقد بدأت المجتمعات الضعيفة بالفعل في تحمُّل العواقب، حيث ضربتها الأعاصير والفيضانات والجفاف وموجات الحر، وتستمر الأزمات لفترة أطول تصل في المتوسط إلى 10 سنوات، وكلما طال أمدها، كانت التوقعات أكثر قتامة، حيث ينخفض متوسط العمر المتوقع، وتنخفض معدلات التطعيم، ويتدهور التعليم، وترتفع معدلات وفيات الأمهات، ويزداد انتشار "شبح المجاعة".

إذًا، لقد كان عامًا كارثيًا بالنسبة للأشخاص الذين نمد إليهم يد العون، كما كانت سنة صعبة على العاملين في المجال الإنساني، فنحن نعاني من نقص في التمويل، ومن ضغوطات فوق طاقتنا ونتعرض للانتقادات اللاذعة، حيث واجه العاملون في مجال العمل الإنساني، ولا سيّما الموظفون المحليون، أعمالاً عدائية دون تمييز وتعرّضوا لهجمات مميتة وعرقلة

متواصلة لعملهم. ورغم الجهود الحثيثة لتحديد المساعدات وترتيب أولوياتها، فإن نقص التمويل أجبرنا على تقليص العمليات واتخاذ أصعب الخيارات وما يترتب عليها من تكاليف بشرية حقيقية.

لكن، وهنا يكمن شعوري بالرهبة، من المتوقع ألا يكون عام 2025 أقل تحديًا، فالعلامات التحذيرية كلها حاضرة، ولا يمكننا أن نغفلها،

فأين الأمل إذن؟ يجب أن نستمد الأمل من شجاعة وتصميم أولئك الذين نقدم لهم المساعدة الإنسانية ومن العمل الاستثنائي الذي يضطلع به العاملون في المجال الإنساني كل يوم. وفي عام 2024، ورغم التحديات، وصلنا إلى ما يقرب من 116 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وقمنا بزيادة القيادة المحلية على مستوى التنفيذ والاستراتيجية والتمويل، وبفضل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، تمكّنا من تحسين كفاءة الاستجابات وسرعتها، ونواصل كمجتمع محلي الابتكار العمل على مزيد من الابتكار، بما في ذلك من خلال التوسع في استخدام النقد والقسائم في حالات الطوارئ، مما يزيد من استقلالية الأشخاص العالقين في الأزمات ويصون كرامتهم. ومن هنا أتقدم بالشكر لكل من يعمل في حركة العمل الإنساني العالمي، بما في ذلك الجهات المانحة الملتزمة وجميع العاملين في الخطوط الأمامية لتقديم المساعدات الإنسانية، ولمن سينضمون إلينا في عام 2025.

تضع هذه اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025 مسارًا واضحًا مدفوعًا بهذا الزخم استعدادًا للعام المقبل، ويجب أن ننظر إليها باعتبارها تنبيهًا لنا لإعادة النظر بعناية في علاقة العالم مع مَن هم في أشد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية؛ وللحصول على كل ما يلزم من تمويل لصالح النداءات الإنسانية العاجلة التي نطلقها؛ ولإيجاد حلفاء جدد وشراكات وطرق عمل جديدة؛ ولمضاعفة الجهود حتي تصبح أصوات من نقدم لهم المساعدة الإنسانية وقدرتهم على اتخاذ القرار هما محور العمل الإنساني؛ وللسعي بشكل دؤوب لإيجاد الكفاءة والابتكار.

إنني على علم بأن الحركة من أجل العمل الإنساني ستتحلى بالقوة والالتزام في مواجهة التحديات، ولكن يجب أن تَدعم هذه الجهود موجة متجدّدة من العمل السياسي القوي والحاسم من جانب المجتمع الدولي للوقوف بشكل قاطع خلف تطبيق القانون الدولي والتزامنا الجماعي بحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية؛ ولمواجهة النزاعات وأزمة المناخ وعدم المساواة مواجهةً حقيقية، فضلاً عن العمل على ترسيخ مبادئ الإنسانية من جديد.

توم فلاتشر

لمحة سريعة

المحتاجون
305.1 مليون

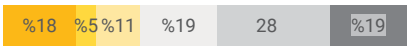

المستهدفون
189.5 مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)
47.4 مليار دولار

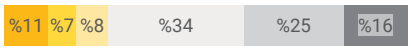

آسيا والمحيط الهادئ | أوروبا | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | جنوب وشرق أفريقيا | غرب ووسط أفريقيا

المحتاجون، والمستهدفون، والمتطلبات المالية في 2025

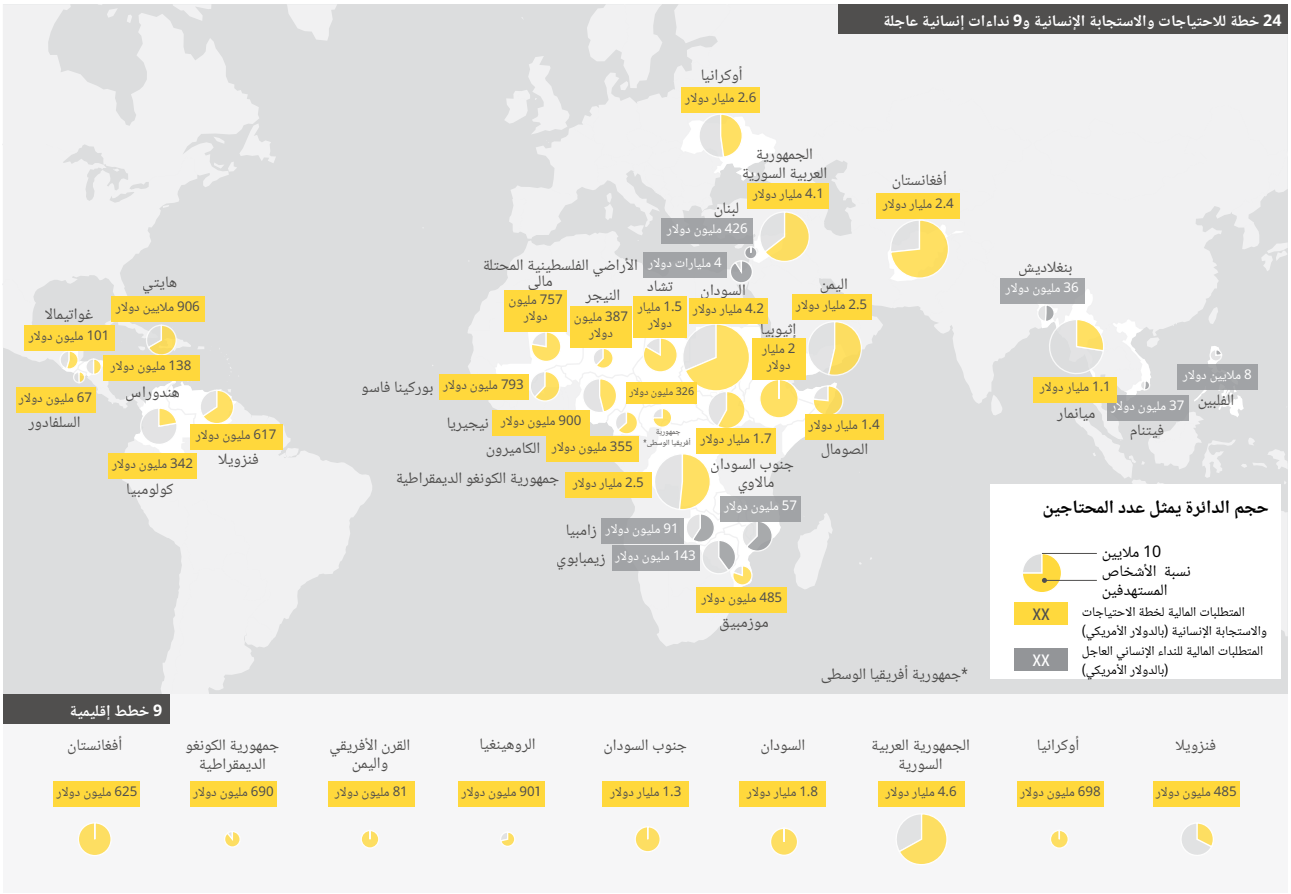

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

عدد الشركاء

أكثر من 2000

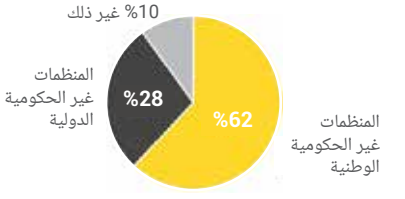

المصدر: hpc.tool؛ عدد الشركاء المشاركين في النداء الإنساني وفقًا للبيانات اعتبارًا من 2 ديسمبر/كانون الأول 2024

الدوافع الرئيسية للأزمات الإنسانية

النزاع

78% من الخسائر بصفوف المدنيين في النزاع حول العالم وقعت في دول لديها خطة إنسانية أو نداء إنساني.

عدد القتلى المدنيين في النزاع

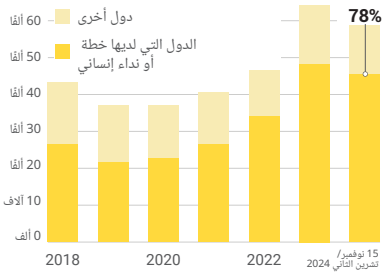

المصدر: ACLED، وفقًا للبيانات الصادرة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

تغيّر المناخ

العالم على مشارف احترار يقرب من 1.5 درجة مئوية مما ينذر بدق ناقوس الخطر.

متوسط شذوذ درجة الحرارة

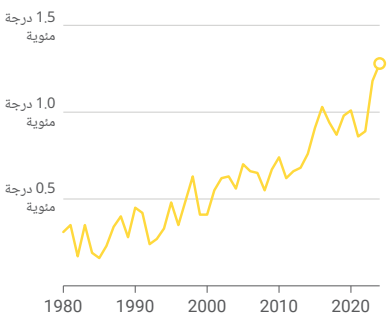

المصدر: الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، وفقًا للبيانات الصادرة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

الاتجاهات أثناء الأزمات: عالم مشتعل

سيحتاج 305 ملايين شخص حول العالم في عام 2025 إلى المساعدة الإنسانية والحماية بشكل عاجل في ظل تصاعد أزمات عديدة تسفر عن عواقب وخيمة يتأثر بها المتضرّرون من هذه الأزمات. فمنطقة جنوب وشرق أفريقيا تستضيف أكبر عدد من المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية (85 مليون شخص)، حيث تمثل الأزمة الكارثية في السودان 35 في المائة من إجمالي عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة، وتليها منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يحتاج 59 مليون شخص إلى المساعدة والحماية. وفي حين أن الأزمة السورية لا تزال هي المسؤولة عن حجم الاحتياجات الأكبر في المنطقة، حيث يحتاج 33 مليون شخص إلى المساعدة والحماية داخل سورية وفي البلدان المجاورة، بينما تظل شدة الاحتياجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلا نظير وتتزايد سريعًا في لبنان.

يوجد في غرب ووسط أفريقيا 57 مليون محتاج إلى المساعدة الإنسانية، وتشهد تشاد الزيادة الأعلى بسبب استمرار وصول الفارّين من السودان الذين هم في أمس الحاجة إلى اللجوء والدعم، وفي آسيا والمحيط الهادئ، هناك 55 مليون محتاج إلى المساعدة الإنسانية، أكثر من نصفهم (30 مليون شخص) في أفغانستان. ولا تزال الأزمة المتفاقمة في ميانمار تؤدي إلى زيادة الاحتياجات، حيث يحتاج 22 مليون شخص الآن إلى المساعدة والحماية داخل الدولة وعبر الحدود على حدٍ سواء. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فهناك 34 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، بما في ذلك 15 مليون شخص متضرّر من أزمة فنزويلا، أما في أوروبا، فلا يزال يحتاج 15 مليون شخص إلى المساعدة بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا.

هناك دافعان رئيسيان وراء هذه الاحتياجات، وكلاهما من صنع الإنسان، ومن ثمَّ يمكن من خلال العمل الجماعي المتضافر الدفع بهما في اتجاه معاكس يعود بالنفع على الإنسانية:

- **النزاع: يتحمَّل المدنيون النصيب الأكبر من العبء الناجم عن عدد غير مسبوق من النزاعات المُسلَّحة التي تتجاهل بشكل صارخ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الأعمال الوحشية الجماعية.** وقد كان عام 2024 من أكثر الأعوام قسوة في التاريخ الحديث بالنسبة للمدنيين العالقين في النزاعات، وقد يكون عام 2025 أسوأ من ذلك إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة. لقد نزح في منتصف عام 2024 ما يقرب من 123 مليون شخص بشكل قسري بسبب النزاع والعنف بزيادة سنوية هي الثانية عشرة على التوالي. إن أزمة الأمن الغذائي العالمية صاعقة، حيث تؤثّر على أكثر من 280 مليون شخص يوميًا مع انتشار الجوع الحاد وتفاقمه. كما يمنع العنف والنزوح إنتاج الغذاء ويعوق إتاحة الوصول إلى الأسواق الحيوية. يعيش طفل واحد من كل خمسة أطفال في العالم - أي ما يقرب من 400 مليون طفل - في مناطق النزاع أو يفرون منها. وفي عام 2024، وقع أربعة من كل خمسة قتلى مدنيين في النزاعات في جميع أنحاء العالم في بلدان لديها خطة عمل إنساني أو نداء إنساني في الوقت الذي يمثل فيه عدم احترام القانون الإنساني الدولي التحدي الأكبر أمام حماية الأشخاص في النزاعات المُسلَّحة حسبما ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتبلغ الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مستويات بلا نظير في نزاعات متعددة، حيث شهد السودان وحده ارتفاعًا بنسبة 480 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023. وعلى مدار العام الماضي، قُتل عدد أكبر من النساء والأطفال في غزة مقارنة بالفترة المماثلة لأي صراع آخر على مدار العقدين الماضيين، بينما في قُتل أو أُصيب في أوكرانيا ما لا يقل عن 16 طفلاً في المتوسط كل أسبوع منذ الغزو الروسي في فبراير/شباط 2022. وكان عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تحققت الأمم المتحدة من حدوثها في عام 2023 أعلى بنسبة 50 في المائة عن العام السابق. وأثناء ذلك، فإن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ارتفع ارتفاعًا مهولاً، حيث وصل إلى 2.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2023.

المحتاجون

305.1 مليون

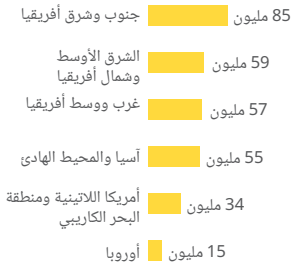

المستهدفون

189.5 مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)

47.4 مليار دولار

النداءات

42

النزاع

4 من أصل 5

من الخسائر بصفوف المدنيين في النزاع حول العالم وقعت في دول لديها خطة إنسانية/ نداء إنساني في 2024

- **حالة الطوارئ المناخية العالمية: إن العالم على مشارف أن يشهد تجاوز متوسط درجة الحرارة العالمية مستوى 1.5 درجة مئوية** مما ينذر بدق ناقوس الخطر، **وتزيد أزمة المناخ من تكرار حدوث الكوارث وشدتها، والتي لها تبعات مدمرة على أرواح ملايين البشر وسبل عيشهم. ومن المتوقع أن يكون عام 2024** العام الأشد حرًا على الإطلاق، حيث شهد الفيضانات في منطقة الساحل وشرق أفريقيا وأوروبا، والجفاف في جنوب أفريقيا والأمريكيتين، وموجات الحر في مختلف أنحاء العالم. وفي عام 2023، تم تسجيل 363 كارثة متعلقة بالطقس، والتي أثرت على ما لا يقل عن 93.1 مليون شخص وتسببت في مقتل الآلاف. وفي العام ذاته، تسببت الكوارث في حدوث نحو 26.4 مليون حالة نزوح/تنقلات، وأكثر من ثلاثة أرباع هذه الحالات ناجمة عن حالات الطقس. ويؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم الكوارث، مما يجعل أحداثًا مثل الجفاف المدمر في منطقة القرن الأفريقي (من 2020 إلى 2023) أكثر احتمالية بما لا يقل عن 100 مرة، ويزيد من احتمالية وقوة الأعاصير الكبرى، مثل إعصار بيريل في عام 2024، وهو أقوى إعصار في يونيو/حزيران يتم تسجيله على الإطلاق في المحيط الأطلسي. وتسبب أزمة المناخ دمارًا كبيرًا في أنظمة الغذاء، حيث إن موجات الجفاف مسؤولة عن أكثر من 65 في المائة من الأضرار الاقتصادية الزراعية في السنوات الخمس عشرة الماضية، ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في المناطق التي تعتمد على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يسهم الصراع أيضًا إسهامًا مباشرًا في تغيّر المناخ، حيث يُقدِّر الباحثون أن الانبعاثات في أول 120 يومًا من الصراع في غزة تتجاوز الانبعاثات السنوية لـ 26 دولة وإقليمًا منفردًا. وفي الوقت نفسه، سجّلت أكبر 30 شركة نفط وغاز (باستثناء تلك الموجودة في البلدان الأكثر فقرًا) ما مجموعه 400 مليار دولار سنويًا من التدفقات النقدية الحرة منذ اتفاق باريس في عام 2015.

يواجه الأشخاص أزمات طويلة الأمد على نحو متزايد في حال عدم اتخاذ إجراءات مجدية لإنهاء النزاعات ومنعها ووقف ظاهرة الاحتباس الحراري. يبلغ متوسط مدة خطة/نداء العمل الإنساني الآن 10 سنوات، مع استمرار تنفيذ الخطط/النداءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال، والسودان لمدة تزيد على 20 عامًا على التوالي.[1]

كلما طالت مدة الأزمة الإنسانية، أصبحت التوقعات أكثر قتامةً للمتضرِّرين، وتكشف البيانات التي يتم تتبعها منذ عام 2011 أنه في أي دولة متضرِّرة من الأزمة:[2]

يقل متوسط العمر المتوقع للإنسان ست سنوات عن المتوسط العالمي (67 مقارنة بنسبة 73).

يعاني أكثر من 25 في المائة من الناس من نقص التغذية، مقارنة بنحو 8 في المائة على مستوى العالم.

يستطيع نصف السكان فقط الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المُحسّنة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 88 في المائة.

أصبح معدل وفيات الأمهات ضعف المتوسط العالمي تقريبًا.

تصل التطعيمات إلى 64 في المائة فقط من الأطفال، مقارنة بنسبة 84 في المائة على مستوى العالم.

تبلغ نسبة معدلات إكمال التعليم الابتدائي 10% فقط، مقارنة بنسبة 90% على مستوى العالم.

متوسط شذوذ درجة الحرارة

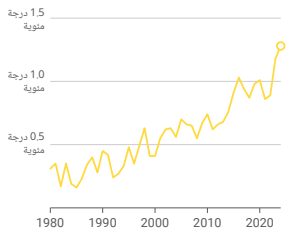

المصدر: الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء

2024
سيكون العام الأشد حرًا على الإطلاق

10 أعوام
متوسط مدة الخطة/النداء الإنساني

1 تعتمد حسابات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) الداخلية على عدد النداءات الخاصة بكل بلد سنويًا، والتي تستمر لمدة 6 أشهر على الأقل.

2 تستند هذه النتائج إلى نموذج لدولة محتاجة إلى المساعدة الإنسانية، والذي تطرّق إلى جميع الدول التي دُعي فيها إلى نداء مقصور عليها دام استمر لعام أو أكثر منذ عام 2011، وباستخدام عامل ترجيح لمؤشرات التنمية استنادًا إلى نسبة المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في بلد معين إلى إجمالي عدد السكان، تم إنتاج مؤشر متوسط يغطي جميع البلدان التي شهدت أزمة في سنة معينة. ويمكن العثور على الحسابات والبيانات في مجموعة البيانات الرئيسية للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي، ويعدّ هذا التمرين متابعة لدراسة مماثلة مدرجة في بيانات واتجاهات العمل الإنساني العالمي، الشكل 8: "دولة في حاجة إلى المساعدة الإنسانية".

على الرغم من ذلك، تحسَّن الوضع في عدد صغير من الدول، وستنهي ست دول تستجيب لحالات الطوارئ المناخية المحدودة زمنيًا خططها/نداءاتها للاستجابة الإنسانية بنهاية عام 2024، ومن ثم، فإن المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في هذه الدول غير مدرجين في اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2025. وتشمل هذه الدول بوروندي (فيضانات)، وغرينادا (إعصار)، وليبيا (فيضانات)، ومدغشقر (إعصار/جفاف)، ونيبال (فيضانات)، وسانت فينسنت وجزر غرينادين (إعصار). وعلاوة على ذلك، فقد انخفضت الاحتياجات الإنسانية بعد أربع سنوات من إعصاري إيتا ويوتا في أمريكا الوسطى عام 2020، رغم أن أوجه الضرّر لا تزال مرتفعة، وعلى مدار عام 2025، ستنهي ست دول أخرى هي بنغلاديش وملاوي والفلبين وفيتنام وزامبيا وزيمبابوي أيضًا خططًا/نداءات ذات صلة بالمناخ. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه تضرّر كبيرة في كل من هذه الدول، مما يؤكد الحاجة إلى استثمارات سريعة في التنمية المحلية وتمويل سياسات التصدي لأزمة المناخ لمساعدة المجتمعات الأكثر تضرّرًا على التكيّف مع التهديدات المستقبلية.

كوري ووريدا، منطقة عفر، إثيوبيا
أربع فتيات في الصف الخامس يقفن في فصلهن الدراسي، عازمات على التعلم رغم التحديات الكبيرة. يفتقرن إلى اللوازم المدرسية الأساسية مثل كتب التمارين والأقلام والورق، وتواجه مدينتهن نقصًا في الغذاء والمياه في أحيان كثيرة. مكتب *تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ نيتسيبهو أسرات*

الاستجابة الإنسانية:
نداء عاجل لإيصال المساعدات الإنسانية والتمويل

تُطلق الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة نداءً لجمع ما يزيد عن 47 مليار دولار لمساعدة ما يقرب من 190 مليون شخص عبر 72 دولة بحلول عام 2025.[3]

وتحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن إلى 15.9 مليار دولار، وهو ما يمثل 34 في المائة من اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي في ظل الزيادات الكبيرة في التمويل المطلوب للاستجابة للأزمات المتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان. وقد أدت الأزمة المتصاعدة في السودان إلى زيادة متطلبات التمويل في شرق وجنوب أفريقيا - والتي تتطلب في الوقت الراهن 12 مليار دولار تقريبًا - في حين في غرب ووسط أفريقيا، ثمة حاجة إلى 7.6 مليار دولار، مع نمو نداء تشاد بسبب استمرار وصول اللاجئين السودانيين. وتتطلب منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الوقت الراهن 5.1 مليار دولار، بما في ذلك زيادة في نداء ميانمار، في حين تحتاج أوروبا إلى 3.3 مليار دولار، لا سيما لأوكرانيا. وفي مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يدعو الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى توفير 3.6 مليار دولار، بما في ذلك زيادة كبيرة في التمويل المطلوب لهايتي، حيث أدى تصاعد العنف إلى ارتفاع الاحتياجات بسرعة.

يهدف العاملون في المجال الإنساني إلى استهداف عدد أكبر من الناس في عام 2025 مقارنة بداية عام 2024، ولكن يأتي عدد كبير منهم في إطار نداءات محدودة زمنيًا ومدفوعة بوقوع الكوارث. وستتواصل سبعة[4] نداءات/خطط عاجلة تتعلق بكوارث مناخية في الأشهر الأولى من عام 2025، وهو ما يمثل 16 في المائة من الأشخاص المستهدفين في ظل اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2025، ونظرًا إلى أن هذه النداءات/الخطط تمتد لفترة تتراوح بين ثلاثة وسبعة أشهر فقط من العام، فإن تكاليفها أقل من تكاليف الخطط السنوية، وهذا يقلل من التكلفة الإجمالية للشخص الواحد في اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2025.

للعام الثاني على التوالي، تعكس اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي العمل المكثَّف الذي يبذله الشركاء في مجال العمل الإنساني لإعطاء الأولوية للمساعدة والحماية للأشخاص والأماكن التي تحتاج إليها أكثر من غيرها، مسترشدين بفهم واقعي للقدرة التشغيلية على تقديم المساعدة. واستنادًا إلى القرارات الصعبة التي اتُخذت بالفعل في عام 2024، انخرطت الفرق القُطرية للعمل الإنساني في حوارات قوية لمراجعة طرق تقديمها للمساعدة ووضع حدود واضحة لاستجاباتها لعام 2025، مع التركيز على المساعدة الإنسانية في المناطق المتضرّرة من الأزمات ذات الاحتياجات الأكثر شدة، ونتيجة لذلك، خفضت 16[5] دولة متطلباتها لعام 2025، مع التركيز بصورة وثيقة على الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة حول الاستجابة للاحتياجات الأكثر تهديدًا للحياة بأكثر الطرق الفعّالة الممكنة. وقد نفَّذت ثلاث دول في أميركا الوسطى، وهي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، تخفيضات نسبية ملحوظة خلال سعيها إلى الانتقال من العمل الإنساني إلى التنمية على مدار عام 2025.

اقترن العمل على إرساء حدود واضحة للنداءات/الخطط الإنسانية ببذل جهود لتعزيز كفاءة التكلفة وفاعليتها،[6] ولا يزال وضع السلطة والتمويل في أيدي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (L/NAs) يمثل أولوية قصوى، حيث تظهر الأبحاث أن بإمكانهم تقديم البرامج بكفاءة أكبر بنسبة 32% من الوسطاء الدوليين. كما يُحرز الشركاء في مجال العمل الإنساني تقدمًا كبيرًا في إعداد التدخلات

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)

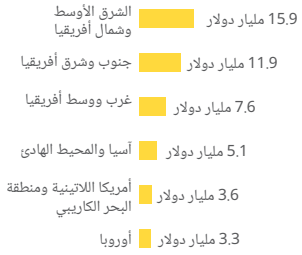

المستهدفون

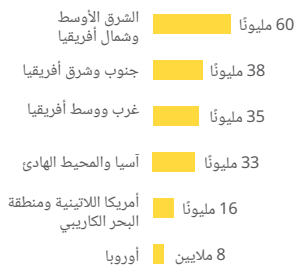

3 لقائمة الدول بالكامل، يُرجى الرجوع إلى HumanitarianAction.info.

4 بنغلاديش، وملاوي، وموزمبيق، والفلبين، وفيتنام، وزامبيا، وزيمبابوي.

5 أفغانستان وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وإثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان وأوكرانيا واليمن.

6 للاطلاع على التعريفات بشأن كفاءة التكلفة وفاعليتها، انظر تحليل فعالية التكلفة للبرامج المعنية بتلبية الاحتياجات الأساسية: إرشادات حول أفضل الممارسات للوكالات العاملة في المجال الإنساني.

النقدية الفعّالة من حيث التكلفة، والابتكارات مثل العمل الاستباقي[7] وخدمات التأمين ضد الكوارث. ويعمل الشركاء على تحسين الكفاءة التشغيلية للاستجابات الإنسانية بشكل كبير، مما يوفر مئات الملايين من الدولارات ويعزز في الوقت نفسه القدرة على تلبية الاحتياجات الملحة. كما تؤدي الابتكارات القائمة في مجال المشتريات وتسهيل عمليات التقييم والاستهداف والرصد والتنسيق إلى الانتفاع بأقصى قدر من الموارد والحد من الازدواجية. ويعزّز القطاع الإنساني كذلك من الاستثمار في تحليل التكاليف والنفقات، وهو ما يمكن أن يساعد المنظمات على زيادة كفاءة وفعالية كلا البرنامجين بالإضافة إلى التكاليف الأساسية وتكاليف الدعم.

في عام 2025، سيواصل الشركاء في مجال العمل الإنساني تحسين الطريقة التي يقدمون بها خدماتهم للمتضرّرين من الأزمات، بما في ذلك من خلال:

- **احترام وتعزيز العمل الإنساني الذي تقوده الجهات المحلية،** حيث تتمحور الاستجابة الإنسانية حول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تستفيد من الشبكات المجتمعية المحلية للوصول إلى المتضررين، وضمان تقديم عمل أكثر فاعلية وكفاءة واستدامة. وبحلول نهاية عام 2024، تم توجيه 45% من تمويل الصناديق القطرية المشتركة (CBPF) إلى الشركاء المحليين والوطنيين، وهي أعلى نسبة على الإطلاق، حيث تمكنت الصناديق المشتركة من دعم النهوج المجتمعية، بما في ذلك غرف الاستجابة للطوارئ في السودان، كما تثبت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية حضورها في ما لا يقل عن 93 في المائة من جميع الفرق القُطرية للعمل الإنساني. وعلى الرغم من ذلك، تسلط الأبحاث الضوء على أن العديد من الجهات الفاعلة المحلية تشعر بأنها مستبعدة من عملية صناعة القرار، حيث يجب بذل المزيد من الجهود لكسب ثقة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والحرص على أن تشكل آراؤهم ورؤاهم مستقبل العمل الإنساني.
- **متابعة الاستجابات التي تركز على الأشخاص والخاضعة للمساءلة.** إن تمكين الأشخاص المتضرّرين من الأزمات من اتخاذ دور قيادي في تناول الاستجابات الإنسانية يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في المنظومات. وتؤدي المساءلة الجماعية لصالح المتضرّرين دورًا حاسمًا في هذا الأمر، حيث تضع نهجًا على مستوى المنظومة يدمج أولويات أفراد المجتمع وتصوراتهم وتعقيباتهم في عمليات صناعة القرار. وفي عام 2024، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ تمويلاً لتعزيز المساءلة الجماعية لصالح المتضرّرين في 16 عملية إغاثة إنسانية، ما أسفر عن إحراز تقدم كبير، ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تُستخدم الآن الآراء المجتمعية، بما في ذلك أصوات النساء، في تعديل الاستجابة الإنسانية الجماعية وإعادة تخصيص التمويل.
- **توسيع نطاق المساعدات النقدية حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا.** تعمل المساعدات النقدية على تمكين الأفراد، لا سيّما النساء والفئات المهمشة، من خلال السماح لهم بتلبية احتياجاتهم الفريدة من نوعها مباشرة، وبعد سنوات من الزيادة، انخفض حجم المساعدات النقدية وبقسائم في الاستجابات الإنسانية في عام 2023 للمرة الأولى منذ عام 2015، وعلى الرغم من ذلك، يتم نشر المساعدات النقدية وبقسائم بشكل متزايد في حالات الطوارئ المعقدة والمتقلبة، فعلى سبيل المثال، في غزة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مكّنت التدابير المتفق عليها مسبقًا من قِبل مجموعة العمل المعنية بالنقد من توزيع النقود في غضون أيام من اندلاع أزمة أكتوبر/تشرين الأول 2023.

%93
من الفرق القطرية للعمل الإنساني تضم جهات فاعلة محلية ووطنية

16
عملية تلقت تمويلاً من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل المساءلة الجماعية لصالح السكان المتضرّرين

2023
المرة الأولى التي ينخفض فيها حجم المساعدة النقدية منذ 2015

7 تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن كل دولار يتم استثماره في الإجراءات الاستباقية يمكن أن يعود على الأسر بفوائد بقيمة سبعة دولارات بدون خسائر، غير أنه على الرغم من الأبحاث التي تشير إلى أن أكثر من نصف حالات الطوارئ الإنسانية يمكن التنبؤ بها، وأكثر من 20% منها يمكن توقعها إلى حد كبير، فإنه في عام 2023 تم تخصيص أقل من 1% من التمويل الإنساني لمثل هذه التدخلات.

ومع ذلك، فثمة حاجة إلى إحداث تغييرين رئيسيين حتى يتمكن العاملون في المجال الإنساني من تقديم الخدمات بشكل فعّال في عام 2025، ألا وهما؛ إتاحة الوصول والسلامة للمدنيين وعمال الإغاثة الذين يقدمون لهم الخدمات، والتمويل الكامل للّمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي.

- **إن الدعوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي، والمساءلة عن الانتهاكات، أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين وعمال الإغاثة الذين يواجهون هجمات غير مسبوقة، ولضمان حصول المتضرّرين من الأزمات على المساعدة والحماية والخدمات التي يحتاجون إليها**. تُعرِّض الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني، إلى جانب انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية، حياة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة وعمال الإغاثة الذين يسعون جاهدين لتقديمها إليهم، للخطر. وفي دول مثل أفغانستان واليمن والساحل، فإن العوائق البيروقراطية ومكافحة الإرهاب والقيود المتعلقة بالجزاءات تعيق بشكل أكبر تقديم المساعدات الجوهرية من خلال تعريض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للمخاطر القانونية والمالية. ولتنفيذ ما هو منوط بهم، من الضروري أن يشارك العاملون في المجال الإنساني مع جميع الجهات الفاعلة للتفاوض بشأن إتاحة الوصول وتقديم المساعدة والحماية للمدنيين، وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص بالنظر إلى أن 90 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلّحة يعيشون في دول لديها خطط استجابة إنسانية.
- **لا يمكن لأي قدر من تدابير الكفاءة أن يحل محل الحاجة إلى التمويل الكامل والمرن للاستجابات الإنسانية**، فالعمل الإنساني لا يزال يمثل شريان حياة لملايين المتضرّرين من الأزمات، ومع ذلك فإن النقص المزمن في التمويل لا يزال يؤدي إلى عواقب مدمرة. وفي الوقت ذاته، تتزايد الأعباء على المنظمات الإنسانية بسبب تزايد التعقيد والتنوع في الشروط الخاصة بالجهات المانحة، والتخصيص، ومتطلبات إعداد التقارير، وتستهلك هذه المطالب وقتًا وموارد مهمين، وينجم عنها في نهاية الأمر أوجه قصور وارتفاع في التكاليف الإدارية وتأخير محتمل في تقديم المساعدات، كما أن الشروط الصارمة التي تفرضها الجهات المانحة تخلق أعباء غير متناسبة تتحملها المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية المحددة الموارد. ولكي يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الاستجابة بفعالية أينما ومتى دعت الحاجة إلى ذلك، يجب تعزيز التضامن العالمي لتمويل اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025، بالكامل، ويجب على الجهات المانحة تبسيط عملياتها ونُهُجها المتّبعة. ففي حين أن مبلغ 47 مليار دولار هو مبلغ كبير، إلا أنه يتضاءل بالمقارنة مع النفقات العالمية الأخرى؛ فهو أقل من معدل 2 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، ويمثل حوالي 4 في المائة من أرباح القطاع المصرفي العالمي، و12 في المائة فقط من متوسط التدفق النقدي الحر السنوي لقطاع الوقود الأحفوري.

في نهاية المطاف، يحتاج المتضرّرون من الأزمات إلى العمل السياسي لإنهاء الحروب، وإلى العمل المناخي لمساعدتهم على الاستعداد لمستقبل تسوده الصدمات، وإلى العمل التنموي لانتشالهم من الأزمة، وهو ما تم التأكيد عليه في ميثاق المستقبل. ومع تزايد الحروب التي تتورط فيها الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1946، ومع تزايد الخسائر المروعة في صفوف المدنيين كل يوم، فثمة حاجة إلى تحرك سياسي فوري لإنهاء النزاعات والالتزام بقوانين الحرب. ويتسم العمل المناخي بنفس الدرجة من الإلحاح، حيث يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة للحد من آثار أزمة المناخ العالمية وضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الكوارث على تمويل المناخ. وكما توضّح اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لهذا العام، فإن عددًا متزايدًا من الدول يعاني من كوارث أكثر تواترًا وشدةً، وهذه هي الدول التي ينبغي أن تكون على مسار التنمية، ولكنها تواجه خطر التصدي لأزمات يتكرر حدوثها دون تقديم دعم عالمي لمساعدة مجتمعاتها على التكيف والاستعداد. وثمة حاجة ماسة للحكومات والجهات الفاعلة في مجال التنمية والجهات المانحة، ومن بينها المؤسسات المالية الدولية، لمواصلة توفير التمويل الإنمائي والتمويل في البيئات الهشة والمعقدة، وإتاحة التمويل المخصص للتنمية التي تقدمها جهات محلية، وإعطاء الأولوية للاستثمار الإنمائي في القطاعات التي يُناشَد العاملون في المجال الإنساني بمعالجتها، وتشمل التعليم والأمن الغذائي والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة.

%90

من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تحت سيطرة الجماعات المسلحة يقيمون في دول مشمولة باللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي

2.4 تريليون دولار

الإنفاق العسكري العالمي

1.1 تريليون دولار

أرباح القطاع المصرفي العالمي

47 مليار دولار

متطلبات اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي

2024 – استعراض العمل الإنساني:
تقديم المساعدات الإنسانية في ظل الهجمات

المحتاجون[9]	المستهدفون	المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	التمويل (بالدولار الأمريكي)	تغطية التمويل
323.4 مليون	197.9 مليون	49.6 مليار دولار	21.2 مليار دولار	%43

بحلول 25 نوفمبر/تشرين الثاني، ارتفعت المتطلبات المالية لعام 2024 إلى 49.6 مليار دولار، مقارنة بمتطلبات بلغت 46.4 مليار دولار في مستهل العام، بهدف مساعدة حوالي 198 مليون شخص في 77 دولة.

يكمن السبب الرئيسي للزيادة في تصاعد وتيرة الحرب في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة على السواء، والجفاف الذي تعرضت له إفريقيا الجنوبية، والإعصار بيريل الذي ضرب منطقة البحر الكاريبي، والفيضانات التي وقعت في بنغلاديش ونيبال وفيتنام. وخلال هذا العام، ازدادت المتطلبات الإنسانية أيضًا في عدة دول، منها تشاد، وإثيوبيا، والصومال، وسورية، وفنزويلا، واليمن.[8] وفي السودان، انطلقت خطة للوقاية من المجاعة في أبريل/نيسان 2024، في ظل مناشدة مجتمع العاملين في المجال الإنساني إلى اتخاذ إجراءات فورية وتوفير الموارد في محاولة للحيلولة دون وقوع الكارثة التي تلوح في الأفق.

ومع ذلك، على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها العاملون في المجال الإنساني لتحديد نداءات وخطط استجابتهم تحديدًا شديدًا، فإن التمويل لم يواكب المتطلبات في عام 2024، وتم الحصول على حوالي 21.2 مليار دولار، أي 43 في المائة فقط من المبلغ المطلوب، مقابل متطلبات اللمحة العامة للعمل الإنساني العالمي بحلول 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وقد أثّر هذا العجز في حل الأزمات في جميع أنحاء العالم، وخاصة تلك التي لم يلتفت إليها أحد على مستوى العالم وتعاني من نقص مزمن في التمويل.

في الوقت ذاته، يتعرّض العاملون في المجال الإنساني والخدمات التي يقدمونها إلى هجوم غير مسبوق، وكان عام 2024 العام الأكثر خطورة بالنسبة لعمال الإغاثة، حيث لقي 281 عاملاً في مجال العمل الإنساني مصرعهم، من بينهم نحو 63 في المائة في غزة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعرّض 525 آخرين لهجمات كبيرة. ويُعتبر عمال الإغاثة المحليون، والذين يخدمون مجتمعاتهم على الخطوط الأمامية للنزاع، هم الأكثر عرضه للعنف، ففي الفترة بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2024، كان 96 في المائة من جميع العاملين بالإغاثة الذين لقوا مصرعهم أو تعرضوا للإصابة أو الاختطاف من الموظفين المحليين/ الوطنيين. ولا تزال الاعتداءات مستمرة أيضًا على العاملين والمنشآت بالقطاع الطبي، حيث تم الإبلاغ عن 2,135 اعتداءً مرتبطًا بالنزاع على المرافق الصحية على مستوى العالم في الفترة بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2024، في حين ارتفعت الهجمات على قطاع التعليم وارتفع استغلال المدارس في أغراض عسكرية بنسبة تقارب 20 في المائة في العامين 2022 و2023 مقارنة بالعامين السابقين. وتُشكّل حالات اعتقال عمال الإغاثة واحتجازهم مصدر قلق متزايد بشكل سريع، على الرغم من أنها أقل توثيقًا. ويواجه العاملون في المجال الإنساني

اتجاه التمويل (بالدولار الأمريكي)

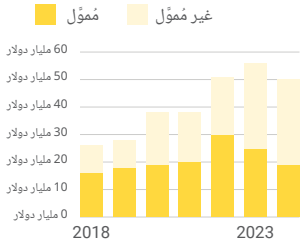

عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا

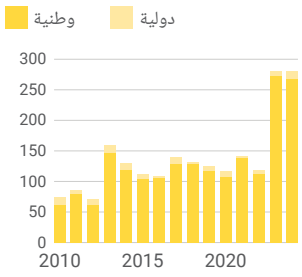

المصدر: قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة، اعتبارًا من 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

8 تغيرت المتطلبات المالية في بعض الحالات، لأنه حين إطلاق اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2024، تم الاستعانة بأرقام عام 2023 في إجراء الحسابات، في حين تم الانتهاء من احتساب أرقام عام 2024 داخل الدولة. وقد تم تحديث الأرقام مباشرةً على HumanitarianAction.info عند إصدار الخطط ذات الصلة، وفي حالات أخرى، روجعت الخطط على مدار العام لتكييفها مع التغيرات التي تقع على مر سياق الأحداث في ظل تصاعد وتيرة النزاعات و/أو الصدمات المناخية، وغيرها.

9 تعبر الأرقام الخاصة بالمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والمستهدفين ومتطلبات التمويل عن الفترة من 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وتغيرت هذه الأرقام منذ إطلاق اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2024.

أيضًا تحديات معقدة بشكل متزايد جراء المعلومات المضللة والتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية، لا سيّما في بيئات النزاع.

يتسبّب نقص التمويل، والقيود المفروضة على إتاحة الوصول، والهجمات طوال عام 2024 في إجبار العاملين في مجال العمل الإنساني على تقليص العمليات وتخفيض عدد الموظفين في العديد من المواقع بشكل يسفر عن نتائج مأساوية، ففي العام السابق فقط:

- **دفعت الانخفاضات في المساعدة الغذائية الملايين نحو المجاعة وتركت بعضهم مهددين بالموت.** ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يُعالج أكثر من 220 ألف طفل دون سن الخامسة ويعانون من سوء التغذية الحاد المهدد للحياة بنهاية عام 2024 بسبب نقص التمويل، وفي تشاد، أدى التمويل غير الكافي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات الجوع المهدد للحياة من 3.4 مليون إلى 4.6 مليون. وعلى غرار ذلك، فإن مليوني شخص ممن يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في هايتي أصبحوا الآن عرضة لخطر المجاعة أو لظروف مشابهة للمجاعة بسبب نقص التمويل والدعم. وفي أفغانستان، أدى خفض التمويل إلى ترك مناطق كاملة دون مساعدات غذائية، في حين انخفضت حصص الحبوب في إثيوبيا بنسبة 20 في المائة. وفي تلك الأثناء، خفّض برنامج الأغذية العالمي في سورية المساعدة الغذائية بنسبة 80 في المائة، وأصبح يخدم ثلث السكان فقط والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.
- **يتسبب نقص التمويل الحاد في مجال الحماية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في ترك الملايين من الأشخاص عرضة للعنف والاستغلال في ظل ظروف غير آمنة.** ففي ميانمار، لم يتمكن 2.1 مليون شخص من الوصول إلى خدمات الحماية، في حين يواجه 1.1 مليون طفل مخاطر متزايدة من العنف والإساءة والإهمال، وفي اليمن، يستلزم نقص التمويل خفض خدمات الحماية في ست محافظات، مما يؤثر على دعم ضحايا الألغام واستصدار الوثائق المدنية وخدمات المساكن والأراضي والممتلكات وإدارة حالات حماية الطفل. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تؤدي القيود المفروضة على حركة الموظفين والسلع إلى تحقيق نصف أهداف مجموعة الحماية.
- **تسببت الفجوات في خدمات شبكات المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية في زيادة خطر الإصابة بالأمراض والوفيات.** ففي أوغندا، تؤدي الضغوط على الموارد إلى عدم قدرة 11 من أصل 13 منطقة تستضيف اللاجئين على تلبية الحد الأدنى القياسي لاحتياج الفرد من المياه والبالغ 20 لترًا يوميًا رغم زيادة أعداد الوافدين الجدد وتدهور البنية التحتية، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، تنتشر حالات تفشي التهاب الكبد الوبائي (E) والأمراض الأخرى المنقولة بالمياه بسبب نقص الدعم في مجالي المياه والصرف الصحي. وفي اليمن، تأثرت الاستجابة للكوليرا بشكل كبير بسبب إغلاق 165 مركزًا للإمهاء الفموي و33 مركزًا لعلاج الإسهال، ومن المتوقع أن يستمر 14 مركزًا فقط من هذه المراكز الأخيرة في العمل بعد ديسمبر/كانون الأول 2024.
- **تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من نقص التمويل، إذ غالبًا ما تتعرض احتياجاتهن الأساسية للخطر أولاً.** وفي سورية، يواجه نصف مراكز الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ ورعاية الأطفال حديثي الولادة البالغ عددها 63 مركزًا عاملاً خطر الإغلاق، مما يهدد صحة وحياة 1.3 مليون امرأة، وفي جنوب السودان، والتي تشهد معدلات وفيات الأمهات الأعلى في العالم، تُهدِّد التخفيضات في برامج تدريب القابلات بترك الأجيال الحالية والمستقبلية دون قابلات ماهرات. أما في فنزويلا، تفتقد أربع فتيات من أصل خمس الدعم الأساسي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

%80
انخفاض في المساعدات الغذائية الشهرية في سورية

2.1 مليون
شخص لم يتمكن من الوصول إلى خدمات الحماية في ميانمار

33
مركزًا لعلاج الإسهال أُغلق في اليمن في أثناء تفشي مرض الكوليرا

4 من أصل 5
فتيات تفتقد الدعم الأساسي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في فنزويلا

رغم مواجهة التحديات الهائلة، يعمل الشركاء في مجال العمل الإنساني بلا كلل لتقديم المساعدات التي تحافظ على الحياة وتنقذ الأرواح دعمًا للاستجابات التي تقودها المجتمعات المحلية، حيث تلقى ما يقرب من 116 مليون شخص شكلاً واحدًا على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية في عام 2024:

- **تم الوصول إلى نحو 72 مليون شخص بتدخلات الأمن الغذائي،** بما في ذلك 58 مليون شخص تلقوا مساعدات غذائية و21 مليون شخص تلقوا الدعم في مجال الزراعة وسبل العيش، من خلال شركاء مجموعة الأمن الغذائي. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة تم تقديم خدمات غذائية في 300 موقع للتغذية التكميلية، وفي فنزويلا، حصل أكثر من 480 ألف طفل على وجبات مدرسية متوازنة، في حين استفاد 445 ألف امرأة وطفل في موزمبيق من المساعدات الغذائية.
- **استفاد ما يقرب من 23 مليون شخص في 29 دولة من تحسين إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة،** بما في ذلك 5.8 مليون شخص في مناطق المواجهة في أوكرانيا. وفي الصومال، نجحت الجهود المُنسَّقة بين قطاع الصحة وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في احتواء تفشي الكوليرا، ما أدى إلى تحسين النتائج الصحية والحد من سوء التغذية الحاد في المناطق المتضرّرة.
- **في وقت تتزايد فيه تهديدات الحماية بشكل كبير، وصلت خدمات الحماية الإنسانية إلى ما لا يقل عن 16.2 مليون شخص في 24 دولة،** حيث قدَّمت الجهود العالمية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي دعمًا حاسمًا لصالح 5 ملايين امرأة وطفل وشاب، وتلقى الأطفال المتضرّرون والنازحون بسبب النزاع خدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم. وتم تقديم الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال ومقدمي الرعاية، بما في ذلك أكثر من 11,700 شخص في لبنان، ووصلت خدمات حماية الطفل إلى 190 ألف طفل في بوركينا فاسو و934 ألف طفل في ميانمار.
- **حصل أكثر من 26 مليون طفل وامرأة على الرعاية الصحية** الأولية **بدعم من الشركاء في مجال العمل الإنساني.** وتلقى الأطفال المعرّضون لخطر الإصابة بشلل الأطفال التطعيمات حتى في بعض المناطق التي تشهد أكثر الأزمات تعقيدًا في العالم مثل غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.
- **قُدمت مساعدات تشمل المواد الإغاثية والمأوى في حالات الطوارئ في خضّم العديد من الأزمات، خصوصًا خلال فترات الشتاء قارسة البرودة،** حيث وُزع في لبنان أكثر من 269 ألف عنصر من مواد الإغاثة، من ضمنها المراتب والبطانيات وفُرُش النوم على الأسر النازحة، وفي هايتي، حصل 100 ألف شخص على اللوازم الخاصة بالمأوى في حالات الطوارئ ومواد غير غذائية أساسية، وفي سورية وأوكرانيا، حصل أكثر من مليون شخص في كل دولة على دعم للوازم الاستعداد لفصل الشتاء، بما في ذلك إصلاحات المأوى والمساعدات النقدية.
- **يظل دعم التعليم أحد الركائز الأساسية للجهود الإنسانية.** فعلى الصعيد العالمي، حرصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها على حصول 9.7 مليون طفل يعانون من الأزمات على التعليم الرسمي أو غير الرسمي، بما في ذلك 1.5 مليون طفل في اليمن و544 ألف طفل في جنوب السودان.
- **قدم الشركاء في مجال العمل الإنساني مساعدات نقدية وبقسائم في حالات طوارئ معقدة ومتقلبة للغاية، الأمر الذي برهن على مرونتها وفعاليتها.** وبعد تصاعد وتيرة النزاع في هايتي في مارس/آذار 2024، تعاونت 20 منظمة من أجل تقديم مساعدات نقدية وبقسائم. أما في اليمن، فقد ارتفعت نسبة تمويل المساعدات النقدية وبالقسائم المخصصة لأغراض متعددة بشكل ملحوظ من 19% في 2022 إلى 32% في 2023، ووصلت إلى 95% بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2024. وفي غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، مكنّت تدابير التأهب من نشر المساعدات النقدية في غضون أيام من اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023.
- **يسارع الشركاء في مجال العمل الإنساني لمساعدة أعداد غير مسبوقة من الأشخاص الذين يبحثون عن السلامة عبر الحدود،** من خلال تسع خطط إقليمية. فأكثر من 849 ألف لاجئ أفغاني يتلقون المساعدة في إيران وباكستان، في حين أنه في تشاد يقدم العاملون في المجال الإنساني دعمًا حيويًا لنحو 800 ألف شخص فروا من النزاع الناشب في السودان. وفي إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في سورية، يرسل الشركاء حوالات نقدية شهرية إلى 1.5 مليون لاجئ سوري، وفي كوكس بازار، يقوم المعلمون بتعليم أكثر من 315 ألف طفل

72 مليون
الأشخاص الذين تلقوا تدخلات غذائية

23 مليونًا
الأشخاص الذين تلقوا خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المحسنة

16 مليونًا
الأشخاص الذين تلقوا خدمات الحماية

26 مليونًا
الأطفال والنساء الذين حصلوا على الرعاية الصحية الأولية

9.7 مليون
الأطفال المتضرّرون من الأزمة الذين حصلوا على التعليم

800 ألف
الفارّون من النزاع السوداني الذين تلقوا مساعدات في تشاد

من الروهينجا موزعين في 33 مخيمًا ومدرسة للاجئين. وفي شمال أمريكا الوسطى، حيث يتلاقى المهاجرون مع المجتمعات المضيفة واللاجئين، وزَّعت الفرق لوازم تعليمية على الأطفال العابرين في غواتيمالا ومكَّنت أكثر من 6 آلاف مهاجر في مرحلة الطفولة والمراهقة في هندوراس من الحصول على التعليم أثناء التنقل.

- **تؤدي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية دورًا حيويًا في الاستجابة الجماعية، في حين استمرت الشراكة مع القطاع الخاص.** وفي تشاد، تقدم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية خدمات غذائية لأكثر من 80 في المائة من السكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، 85% من الشركاء الذين يعالجون العنف القائم على النوع الاجتماعي هم من الجهات المحلية، وقدمت المنظمات التي يرأسها اللاجئون والمهاجرون ثلث الاستجابة الإقليمية في فنزويلا. أما في أوكرانيا، فإن 70 في المائة من المنظمات المشاركة في الاستجابة والتي يبلغ عددها أكثر من 600 منظمة هي منظمات غير حكومية وطنية، في حين أنه في إثيوبيا، يكون 61 في المائة من الشركاء الذين يقدمون المأوى والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ من منظمات غير حكومية وطنية. هذا ويتواصل التعاون الفعّال بين العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة الخاصة، حيث تمكن 2.6 مليون شخص من الحصول على المساعدة الإنسانية بفضل الشراكات الخاصة في 16 حالة من حالات الطوارئ.
- **لقد قُطعت أشواط كبيرة لوضع المتضرّرين على رأس أولويات العمل الإنساني، وعلى الرغم ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير.** فعلى الصعيد العالمي، يشارك حوالي 5.5 مليون شخص مخاوفهم وأسئلتهم وشكاواهم، مما يساعد على تحسين مستوى المساعدات وتوجيه دفة عملية صناعة القرارات فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية. وتركز المبادرة الرئيسية، التي تم تجريبها في كولومبيا والنيجر والفلبين وجنوب السودان، على تحويل دفة دوافع العمل الإنساني وتنظيم المساعدة بحيث تتمحور حول أولويات المجتمعات المتضرّرة من الأزمات بدلاً من أولويات مقدمي المساعدات.

%70

من المستجيبين في أوكرانيا كانوا منظمات غير حكومية وطنية

5.5 مليون

مشاركو التعقيبات مع العاملين في المجال الإنساني

جنوب شرق ميانمار

امرأة حامل وطفلها يجلسان في منزلهما فوق مياه الفيضانات، في انتظار انحسار المياه. صندوق الأمم المتحدة للسكان

الملحق 1: لمحة عامة عن خطط الاستجابة لعام 2025

المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الخطط
305.1 مليون	189.5 مليون	47.4 مليار دولار	42

الخطة	نوع الخطة	المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
أفغانستان	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	22.9 مليون	16.8 مليون	2.4 مليار دولار
بوركينا فاسو	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	5.9 مليون	3.7 مليون	792.6 مليون دولار
الكاميرون	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	3.3 مليون	2.1 مليون	5.3 مليون دولار
جمهورية أفريقيا الوسطى	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	2.4 مليون	1.8 مليون	326.1 مليون دولار
تشاد	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	7.8 مليون	6.5 مليون	1.5 مليار دولار
كولومبيا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	9 ملايين	مليونان	342 مليون دولار
جمهورية الكونغو الديمقراطية	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	21.2 مليون	11 مليونًا	2.5 مليار دولار
السلفادور	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	818.7 ألف	407.5 ألف	66.9 مليون دولار
إثيوبيا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية		10 ملايين	2 مليار دولار
غواتيمالا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	2.2 مليون	1.2 مليون	101 مليون
هايتي	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	6 ملايين	4 ملايين	906 ملايين دولار
هندوراس	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	1.6 مليون	800 ألف	138 مليون دولار
مالي	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	5.9 مليون	4.6 مليون	756.8 مليون
موزمبيق	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	2.5 مليون	مليونان	485 مليون دولار
ميانمار	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	19.9 مليون	5.5 مليون	1.1 مليار دولار
النيجر	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	2.7 مليون	1.7 مليون	386.5 مليون دولار
نيجيريا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	7.8 مليون	3.6 مليون	900 مليون دولار
الصومال	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	5.98 مليون	4.6 مليون	1.43 مليار
جنوب السودان	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	9.3 مليون	5.4 مليون	1.7 مليار دولار
السودان	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	30.4 مليون	20.9 مليون	4.2 مليار دولار
الجمهورية العربية السورية	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	16.7 مليون	10.8 مليون	4.1 مليار دولار
أوكرانيا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	12.7 مليون دولار	6.1 مليون	2.6 مليار دولار
فنزويلا	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	7.6 مليون	5 ملايين	617 مليون دولار
اليمن	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية	19.5 مليون دولار	10.5 مليون	2.5 مليار دولار
بنغلاديش	النداء الإنساني العاجل	1.8 مليون	942.4 ألف	35.6 مليون دولار
لبنان	النداء الإنساني العاجل	مليون	مليون	425.7 مليون دولار
مالاوي	النداء الإنساني العاجل	6.1 مليون	3.8 مليون	57.5 مليون دولار
الأراضي الفلسطينية المحتلة	النداء الإنساني العاجل	3.3 مليون	3 ملايين	4 مليارات دولار
الفلبين	النداء الإنساني العاجل	892.8 ألف	210 آلاف	8.2 مليون دولار
فيتنام	النداء الإنساني العاجل	570 ألفًا	300 ألف	37.2 مليون دولار
زامبيا	النداء الإنساني العاجل	5.4 مليون	3.2 مليون	90.7 مليون دولار
زيمبابوي	النداء الإنساني العاجل	7.6 مليون	3.1 مليون	143.1 مليون دولار

الخطة	نوع الخطة	المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
أفغانستان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	7.3 مليون	7.3 مليون	624.5 مليون دولار
جمهورية الكونغو الديمقراطية (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	2.1 مليون	2.1 مليون	690.2 مليون دولار
من القرن الأفريقي إلى اليمن والجنوب الأفريقي (خطة الاستجابة للمهاجرين)	خطة الاستجابة الإقليمية	1.4 مليون	991.3 ألف	81 مليون دولار
الروهينغيا (خطة الاستجابة المشتركة)	خطة الاستجابة الإقليمية	1.7 مليون	1.5 مليون	900.9 مليون دولار
جنوب السودان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	4.3 مليون	4.3 مليون	1.3 مليار دولار
السودان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	5 ملايين	5 ملايين	1.8 مليار دولار
الجمهورية العربية السورية (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود)	خطة الاستجابة الإقليمية	17.6 مليون	11.8 مليون دولار	4.6 مليار دولار
أوكرانيا (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	2.2 مليون	2.2 مليون	698.4 مليون دولار
فنزويلا (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين)	خطة الاستجابة الإقليمية	7.2 مليون	2.3 مليون	1.4 مليار دولار

تعد البيانات مؤقتة، وستحدث على humanitarianaction.info عند إنهاء الخطط الفردية. لتجنب التداخلات، تُعدل بعض الأرقام عند حساب المبالغ الإجمالية.

الملحق 2: تمويل خطط الاستجابة لعام 2024

المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	التمويل (بالدولار الأمريكي)	تغطية التمويل
323.4 مليون	197.9 مليون	49.6 مليار دولار	21.2 مليار دولار	%43

الخطة	نوع الخطة	المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)	التمويل (بالدولار الأمريكي)	التغطية (%)
أفغانستان	خطة الاستجابة الإنسانية	23.7 مليون	17.3 مليون	3.1 مليار دولار	1.3 مليار دولار	%41
بوركينا فاسو	خطة الاستجابة الإنسانية	6.3 مليون	3.8 مليون	934.6 مليون دولار	391 مليون دولار	%42
الكاميرون	خطة الاستجابة الإنسانية	3.4 مليون	2.3 مليون	371.4 مليون دولار	146.7 مليون دولار	%40
جمهورية أفريقيا الوسطى	خطة الاستجابة الإنسانية	2.8 مليون	1.9 مليون	367.7 مليون دولار	208.1 مليون دولار	%57
تشاد	خطة الاستجابة الإنسانية	6 ملايين	4.6 مليون	1.1 مليار دولار	603 ملايين دولار	%54
كولومبيا	خطة الاستجابة الإنسانية	8.3 مليون	1.7 مليون	332 مليون دولار	185.7 مليون دولار	%56
جمهورية الكونغو الديمقراطية	خطة الاستجابة الإنسانية	25.4 مليون	8.7 مليون	2.6 مليار دولار	1.3 مليار دولار	%50
السلفادور	خطة الاستجابة الإنسانية	1.1 مليون	506.2 الف	86.6 مليون دولار	23.5 مليون دولار	%27
إثيوبيا	خطة الاستجابة الإنسانية	21.4 مليون	15.5 مليون	3.2 مليار دولار	795.3 مليون دولار	%25
غواتيمالا	خطة الاستجابة الإنسانية	5.3 مليون	2.5 مليون	125.4 مليون دولار	64.2 مليون دولار	%51
هايتي	خطة الاستجابة الإنسانية	5.5 مليون	3.6 مليون	673.8 مليون دولار	286.3 مليون دولار	%42
هندوراس	خطة الاستجابة الإنسانية	2.8 مليون	1.3 مليون	203.2 مليون دولار	60.6 مليون دولار	%30
مالي	خطة الاستجابة الإنسانية	7.1 مليون	4.1 مليون	701.6 مليون دولار	247.2 مليون دولار	%35
موزمبيق	خطة الاستجابة الإنسانية	2.6 مليون	مليونان	502.4 مليون دولار	174.9 مليون دولار	%35
ميانمار	خطة الاستجابة الإنسانية	18.6 مليون	5.3 مليون	993.5 مليون دولار	330.8 مليون دولار	%33
النيجر	خطة الاستجابة الإنسانية	4.5 مليون	2.7 مليون	662.2 مليون دولار	305.4 مليون دولار	%46
نيجيريا	خطة الاستجابة الإنسانية	7.9 مليون	4.4 مليون	926.5 مليون دولار	519.5 مليون دولار	%56
الصومال	خطة الاستجابة الإنسانية	6.9 مليون	5.2 ملايين	1.6 مليار دولار	679.8 مليون دولار	%43
جنوب السودان	خطة الاستجابة الإنسانية	9 ملايين	5.9 مليون	1.8 مليار دولار	1.1 مليار دولار	%63
السودان	خطة الاستجابة الإنسانية	24.8 مليون	14.7 مليون	2.7 مليار دولار	1.6 مليار دولار	%59
الجمهورية العربية السورية	خطة الاستجابة الإنسانية	16.7 مليون	10.8 مليون	4.1 مليار دولار	1.2 مليار دولار	%29
أوكرانيا	خطة الاستجابة الإنسانية	14.6 مليون	8.5 مليون	3.1 مليار دولار	1.9 مليار دولار	%61
فنزويلا	خطة الاستجابة الإنسانية	7.6 مليون	5.1 مليون	617 مليون دولار	114.1 مليون دولار	%18
اليمن	خطة الاستجابة الإنسانية	18.2 مليون	11.2 مليون	2.7 مليار دولار	1.3 مليار دولار	%47

الخطة	نوع الخطة	المحتاجون	المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)	التمويل (بالدولار الأمريكي)	التغطية (%)
بنغلاديش	النداء الإنساني العاجل	2.7 مليون	1.2 مليون	98.7 مليون دولار	27.2 مليون دولار	%28
بوروندي	النداء الإنساني العاجل	614.9 ألف	306 آلاف	26 مليون دولار	17.1 مليون دولار	%66
غرينادا	النداء الإنساني العاجل	34 ألفًا	40.6 ألف	7.8 مليون دولار	2.7 مليون دولار	%34
لبنان	النداء الإنساني العاجل	مليون	مليون	425.7 مليون دولار	255.6 مليون دولار	%60
ليبيا	النداء الإنساني العاجل	250 ألفًا	250 ألفًا	33.7 مليون دولار	43.8 مليون دولار	%130
مدغشقر	النداء الإنساني العاجل	2.3 مليون	1.6 مليون	162.2 مليون دولار	114.7 مليون دولار	%71
مالاوي	النداء الإنساني العاجل	6.1 مليون	3.8 مليون	79 مليون دولار	26.3 مليون دولار	%33
نيبال	النداء الإنساني العاجل	192 ألفًا	192 ألفًا	17.5 مليون دولار	6.9 مليون دولار	%39
الأراضي الفلسطينية المحتلة	النداء الإنساني العاجل	3.1 مليون	2.9 مليون	3.4 مليار دولار	2.4 مليار دولار	%69
الفلبين	النداء الإنساني العاجل	892.8 ألف	210 آلاف	24.7 مليون دولار	0.0 دولار	%0
سانت فينسنت وجزر غرينادين	النداء الإنساني العاجل	25 ألفًا	16 ألفًا	8 ملايين دولار	1.3 مليون دولار	%17
فيتنام	النداء الإنساني العاجل	570 ألفًا	300 ألف	31.7 مليون دولار	8.5 مليون دولار	%27
زامبيا	النداء الإنساني العاجل	6.6 مليون	4.6 مليون	228.3 مليون دولار	39.8 مليون دولار	%17
زيمبابوي	النداء الإنساني العاجل	7.6 مليون	3.1 مليون	286.2 مليون دولار	92.4 مليون دولار	%32
أفغانستان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	7.3 مليون	7.3 مليون	620.4 مليون دولار	168.9 مليون دولار	%27
جمهورية الكونغو الديمقراطية (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	1.9 مليون	1.9 مليون	668.3 مليون دولار	242.3 مليون دولار	%36
من القرن الأفريقي إلى اليمن والجنوب الأفريقي (خطة الاستجابة للمهاجرين)	خطة الاستجابة الإقليمية	2.2 مليون	1.4 مليون	112.2 مليون دولار	25.4 مليون دولار	%34
الروهينغيا (خطة الاستجابة المشتركة)	خطة الاستجابة الإقليمية	1.6 مليون	1.4 مليون	852.4 مليون دولار	476.8 مليون دولار	%56
جنوب السودان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	4.7 مليون	4.7 مليون	1.4 مليار دولار	297.3 مليون دولار	%21
السودان (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	3.3 مليون	3.3 مليون	1.5 مليار دولار	439.2 مليون دولار	%29
الجمهورية العربية السورية (التدفق من لبنان)	خطة الاستجابة الإقليمية	480 ألفًا	480 ألفًا	135.7 مليون دولار	8 ملايين دولار	%6
الجمهورية العربية السورية (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود)	خطة الاستجابة الإقليمية	12.9 مليون	12.9 مليون	4.9 مليار دولار	1.4 مليار دولار	%29
أوكرانيا (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين)	خطة الاستجابة الإقليمية	2.2 مليون	2.2 مليون	1.1 مليار دولار	396.8 مليون دولار	%37
فنزويلا (خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين)	خطة الاستجابة الإقليمية	8.7 مليون	2.9 مليون	1.6 مليار دولار	542.4 مليون دولار	%34

لتجنب التداخلات، تُعدل بعض الأرقام عند حساب المبالغ الإجمالية. جميع البيانات اعتبارًا من 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. بيانات التمويل لخطط الاستجابة الإقليمية للاجئين مستمدة من أداة تتبع تمويل اللاجئين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. جميع البيانات الأخرى مستمدة من نظام التتبع المالي.

كيفية المساهمة

الدعم المباشر للشركاء المشاركين في تنسيق خطط الاستجابة

توضع خطط الاستجابة على المستوى الوطني والإقليمي، بناءً على تحليل متعمق لسياقات الاستجابة والمشاركة مع الشركاء في مجال العمل الإنساني الوطنيين والدوليين، وتعد المساهمات المالية المباشرة لوكالات الإغاثة المعروفة واحدة من أكثر أشكال الاستجابة قيمة وفعّالية في حالات الطوارئ.

يمكن للجهات المانحة المساهمة مباشرةً لمساعدة المنظمات المشاركة في تنفيذ الخطط المقدمة في هذه اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي. لمزيد من المعلومات بشأن الاحتياجات الإنسانية أو خطط الاستجابة الإنسانية أو خطط الاستجابة الإقليمية أو تقارير الرصد الأخرى، يُرجى زيارة: https://humanitarianaction.info

دعم تنسيق الاستجابة الإنسانية في دول بعينها

تضمن الصناديق القُطرية المشتركة متعددة الجهات المانحة تخصيص موارد المانحين وتوزيعها في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا ومساعدة الأشخاص الأكثر تضرّرًا، وتُمكّن الصناديق القُطرية المشتركة الاستجابة الإنسانية المنسقة والفعّالة وفي الوقت المناسب، وتتميز بتركيزها ومرونتها، وتُرتّب أولويات الصناديق القُطرية المشتركة على المستوى المحلي؛ حيث إنها تساعد في إنقاذ الأرواح وتعزيز التنسيق الإنساني، وتتلقى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرون أيضًا منح الصناديق القُطرية المشتركة.

- يمكن للحكومات الراغبة في المساهمة في صندوق قُطري مشترك ما التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org
- يمكن للشركات والمؤسسات الراغبة في المساهمة في صندوق قُطري مشترك ما التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org

يمكن للأفراد المساهمة في الصناديق القُطرية المشتركة عبر https://crisisrelief.un.org/donate

لمزيد من المعلومات حول الصناديق القطرية المشتركة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، يُرجى زيارة https://www.unocha.org/country-based-pooled-funds

دعم تنسيق الاستجابة الإنسانية في أنحاء العالم

يعتبر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ طريقة سريعة وفعّالة لدعم الاستجابة الإنسانية السريعة عالميًا، ويوفر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ تمويلاً فوريًا من أجل العمل الإنساني المنقذ للحياة في مستهل حالات الطوارئ وللأزمات التي لم تحصل على تمويل كافٍ، ونرحب بالمساهمات طوال العام من الحكومات والشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، ولضمان قدرة الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ على مواصلة دعمه للعمليات الإنسانية في عام 2024، يتم تشجيع الجهات المانحة على تقديم مساهماتها في أسرع وقت ممكن.

- يمكن للحكومات الراغبة في المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org
- يمكن للشركات والمؤسسات الراغبة في المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التواصل عبر ochaprivatesector@un.org.
- يمكن للأفراد المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ عبر https://crisisrelief.un.org/cerf

لمزيد من المعلومات حول الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، يُرجى زيارة https://www.unocha.org/cerf

المساعدة الإغاثية العينية

تحث الأمم المتحدة الجهات المانحة على تقديم التبرعات النقدية عوضًا عن التبرعات العينية، من أجل تحقيق أقصى قدر من السرعة والمرونة وضمان تقديم مواد الإغاثة الأكثر إلحاحًا، وإذا كان يمكنك تقديم مساهمات عينية فقط استجابةً للكوارث وحالات الطوارئ، فيُرجى إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن المعلومات المناسبة فيما يتعلق بمساهمتك إلى: ochaprivatesector@un.org

التسجيل والإقرار بمساهماتك

يدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) خدمة التتبع المالي التي تسجل جميع المساهمات الإنسانية المبلغ عنها (النقدية والعينية ومتعددة الأطراف والثنائية) لصالح حالات الطوارئ، وتهدف إلى منح الفضل والرؤية للجهات المانحة على سخائها إبراز دورهم وإظهار المبلغ الإجمالي للتمويل وكشف الفجوات في الخطط الإنسانية. يُرجى إخبار خدمة التتبع المالي بالمبلغ الذي ساهمت به، إما عبر إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى fts@un.org أو من خلال نموذج الإبلاغ عن المساهمة عبر الإنترنت على: http://fts.unocha.org

"نطالب بوقف الاعتداءات على العاملين
في المجال الإنساني وعلى جميع المدنيين.
نطالب الحكومات بالضغط
على جميع أطراف النزاع لحماية المدنيين.
نطالب بوضع حد لعمليات نقل الأسلحة إلى الجيوش
والجماعات التي تنتهك القانون الدولي.
نطالب بوضع حد لإفلات الجناة من العقاب
حتى تأخذ العدالة مجراها معهم.
الاحتفال بالعاملين في المجال الإنساني ليس كافيًا.
علينا جميعًا أن نبذل المزيد من الجهد لحماية إنسانيتنا
المشتركة وصونها."

أنطونيو غوتيريس

الأمين العام للأمم المتحدة

تصريحات من اليوم العالمي للعمل الإنساني، لعام 2024

استكشف المزيد:
humanitarianaction.info